

حول «المسار المستقل للتعليم الفني والتقني»

د. علي محمد حمدان آدم
أستاذ مشارك جامعة السودان كلية الهندسة

بدعوة كريمة من المجلس القومي للتعليم الفني والتقني شارك حزبنا في الندوة التي تمت يوم الثلاثاء ٦ يناير ٢٠٠٩م حول «المسار المستقل للتعليم الفني والتقني».

أولا لابد من الإشادة بهذا النهج الديمقراطي الذي يهدف الى تلمس كل الإراء حول موضوع هام مثل التعليم الفني والتقني في السودان. هذا رغم أن المبادرة قد جاءت متأخرة كثيرا. فقد تم تأسيس المجلس القومي للتعليم الفني والتقني بموجب قرار رقم (٢١٧) لسنة ٢٠٠٥م. وبالإطلاع على الأوراق المقدمة للندوة نجمل مساهماتنا في الآتي:

(١) نؤيد وتدعم مشروع «المسار المستقل للتعليم الفني والتقني».

(٢) نوافق على معظم النقاط والتحليل الوارد في الورقة المقدمة والتي شملت الموضوعات التالية: الوضع الراهن للتعليم الفني والتقني، المشاكل التي يعاني منها التعليم الفني والتقني، أهمية التعليم الفني والتقني، والمبررات العامة لإيجاد مسار مستقل للتعليم المهني والتقني.

(٣) لابد من طرح ملاحظاتنا التالية بهذا الصدد:

١- ليست العبرة بوضع البرامج والخطط وقيام الهياكل الإدارية وإنما القياس بدرجة التنفيذ على أرض الواقع. فقد سبق أن نال التعليم الفني والتقني حظه من النقاش في الإستراتيجية الشاملة عام ١٩٩٠م. ولكن لم ينفذ من ذلك أي نسبة تذكر. بل الأمر زاد سوءا على ما كان عليه. ومن أهم أسباب الفشل في تنفيذ هذه الخطط والبرامج توفير الأموال اللازمة ذلك بسبب السياسات غير الرشيدة في ترتيب الأولويات

ب- أنه لمن المهم أن نعترف بأنه رغم التوسع في مجال التعليم الهندسي والمهني والحرفي فإن العدد المعروض من أولئك الذين يمكن الاعتماد عليهم مهنيا (Quality) سيكون شحيحا مقارنة بالطلب (Market Demand) نتيجة للسياسات التعليمية الحالية التي صار فيها التعليم سلعة تجارية وليس استثمارا قوميا في البشر من أجل التنمية الشاملة كما كان وكما يفترض.

ج- يعاني التعليم التقني من منقصات عدة أفضت عن أداء دوره التنموي المفترض ليواكب ما يجري في عالم التعليم التقني والفني في العالم الخارجي وفي دول كانت تمانئنا البدايات الأولى بعد الاستقلال. لقد تأخرنا كثيرا في تنمية مرفقنا العلمية وتطبيق التقنيات الحديثة. وهذا يحتم علينا مراجعة استراتيجياتنا ورؤانا

وأهدافنا في مجال التعليم التقني وروافده. فالحاجة ملحة للتأهيل والتطوير من خلال الإستراتيجيات الواقعية ومعالجة المشكلات الآتية:

(١) تعديل القوانين الناتجة عن الفكر الشمولي التي تكرس الإحادية وتسلب المؤسسات التعليمية استقلالها وحريتها في اختيار القيادات ذات الكفاءة والقدرات الأكاديمية والإدارية.

(٢) تأهيل البنيات الأساسية وتطويرها وتحديثها بما يواكب التطور التقني.

(٣) اعتماد الميزانيات الكفيلة بتعميل الاحتياجات المادية لإدارة الكليات وتنميتها.

(٤) مراجعة سياسات القبول ولغات التدريس بما يكفل العدالة ويحقق مستوى علمي ونظري رفيع يرقى إلى مستوى الكليات الإقليمية والعالمية.

(٥) الاهتمام بالمكتبات بتحسين بيئتها ومدتها بالكتب ومدتها بأحدث الإصدارات من الكتب وبشكل منتظم ومواكب للتطورات العلمية والتقنية.

(٦) خلق صلات أكاديمية مع المؤسسات الإقليمية والعالمية ذات السمعة الأكاديمية والعاملة في نفس مجالات التخصص.

(٧) تحسين شروط خدمة الأساتذة والعاملين لتمكينهم من أداء واجباتهم بكفاءة وينفرد تام لمؤسساتهم ودعم وتمويل الأساتذة الزائرين وحضور المؤتمرات العلمية وكافة المناشط الأكاديمية.

(٨) الاعتراف بنقابات الأساتذة والاتحادات الطلابية والروابط الأكاديمية والإقليمية



وعدمها ماديا ومعنويا لتنشيط العمل الأكاديمي والثقافي والمشاركة في جميع أنشطة الكليات.

(٩) ربط التعليم العالي بقضايا التنمية، وإخضاع التوسع فيه لأهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الديمقراطية وتطوير القاعدة العلمية التكنولوجية، الشيء الذي يستدعي الاهتمام بالبحث العلمي وتطبيق نتائجه. (من برنامج الحزب للمؤتمر الخامس).

(١٠) تحمل الدولة مسؤوليتها الكاملة في زيادة الإنفاق على التعليم وتأمين احتياجاته البشرية والمادية. (من برنامج الحزب للمؤتمر الخامس).

الدبلومات في الجامعات السودانية: تاريخيا كانت تمنح الدبلومات من معهد الكليات التكنولوجية الذي أنشئ عام ١٩٧٥ بضم كل من معهد الخرطوم الفني، ومعهد شيماء الزراعي، ومعهد الغابات بسوبا، وكلية الفنون الجميلة والتطبيقية، ومعهد فني الإشعاع، ومعهد البيطرة بكونو، ومعهد فني الغزل والنسيج.

وقد تم تحويل معهد الكليات التكنولوجية إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام ١٩٩٠م. بعد ضم كل من معهد الموسيقى والمسرح، والمعهد العالي للتربية الرياضية. بعد ذلك تم تقليص الدبلوم وأصبح الآن على النقطة الخاصة. في ظل هذا الوضع أصبح التوسع في دراسات الدبلوم توسعا كعيا على حساب الكف الهدف الأساسي منه العائد للمادي من هذه الدراسات. وعلى الإباء وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع

المدني والقطاع الخاص التحرك لمعرفة الوضع الحقيقي لهذه الدراسة واتخاذ خطوات فاعلة لحماية هذا القطاع مما لحقه من دمار واضح في كل مناحية بسبب الأعداد الكبيرة المستوعبة فيه والتي يتطلع معظمهم إلى التحسين مما يعني مزيدا من الأهدار للمال والوقت.

ومن سخرية القدر أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تنفذ معظم أنشائها الجديدة والصيانة بإيادي عاملة غير سودانية. كان هذا واضحا في الصيانة التي تمت العام المنصرم في الجناح الجنوبي حيث كلية الهندسة باقسامها المختلفة، وهذا شاهدا اليوم في المباني الجديدة التي تقع على مرمى النظر من مكتب مدير الجامعة. ويبقى إذا السؤال المشروع: لماذا هذا الزخم الضخم من الأعداد المستوعبة في الدبلوم بكل فروعها؟. وأين مخرجاتكم من الكادر السوداني إذا كنتم تستخدمون فنيين وتقنيين من خارج الحدود؟. ولماذا لا تسترطون على المقاولين والشركات المنفذة استخدام العمالة السودانية حصرا في عقودكم مع هذه الشركات.

فيما يتعلق بالهيكل المقترح للمسار الخاص بالتعليم الفني والتقني» نعتقد ان الأمر يحتاج إلى دراسة أوسع فيما يتعلق بالنقاط التالية:

(١) حول مرحلة الأساس: لابد من إعادة النظر في السلم التعليمي للتعليم العام لتفادي السلبية الحالية من ناحية عدد سنوات الدراسة: ٩ بدلا عن ٨ سنوات؛ الفصل بين التلاميذ صغار السن (حتى الصف الخامس) وكبار السن؛ إعادة النظر في المناهج وتقنياتها من التلقين، تدريس مواد الإنسان والكون بطريقة جيدة وتوفير المختبرات والمعينات لذلك. لئلا يوافق على أي مواد إضافية في هذه المرحلة أو أي جرعات تقنية بل ندعو إلى تقليص بعض العلوم.

(٢) دراسة عدد السنوات ونوع الشهادة التي تمنحها الكلية التقنية وتقويمها في السلم الوظيفية حتى لا تتكرر تجربة الصراع بين الفئات في حقل العمل (ونحن نسترجع الصراع الذي اضاع على البلاد الكثير بين خريجي المعهد الفني سابقا وخريجي الجامعات).

هذا ولابد من قيام ورشة مناقشة الأمر بصورة واسعة ندعو لها كادر حزبنا والديمقراطيين العاملين في مجال التعليم العالي والتعليم الفني والتقني والذين لهم علاقة بالآثار من نقابات وخلافه لمناقشة واسعة حول «المسار المستقل للتعليم المهني والتقني» مستصحا ما جاء في الباب الخامس من البرنامج المقدم للمؤتمر الخامس حول التعليم والبحث العلمي بهدف تجويده وإثرائه.

المطرقة

من الله عبد الوهاب

meno1230@gmail.com

يحتجب اليوم

يا وزيرة الرعاية الاجتماعية والمرأة والطفل

يا سامية أحمد محمد

رفقا بالمعاشين ونسائهم واطفالهم وكلهم تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة والطفل وبالتالي شخصكم وزير الرعاية الاجتماعية والمرأة والطفل إذ أنهم لا ذنب لهم فيما يحدث بين الصندوق القومي للمعاشات ووالي ولاية الخرطوم وكليهما خطأ في حق المعاشين خاصة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. والقطار يسير بين المحطات ما بين ركابه صعودا وهبوطا وقد حان وقت عام ٢٠٠٩ ويشملهم الظلم.

١/ أين الظلم ومن تسبب فيه .:

أولا: إتفاقية نيفاشا لعام ٢٠٠٥ طبق الوالي حقه في سيادته لولايته علي عمال ومواطني ولأيته . بما في ذلك كل النواحي المالية وقد خصم من مرتباتنا استقطاع المعاش ولم يسلمه للصندوق القومي للمعاشات .

ثانيا: معاش عام ٢٠٠٦ الي ٢٠٠٨ ومن يأتي بعدهم والذين تم تعينهم في ستينات القرن الماضي لهم تعاد مع الصندوق القومي للمعاشات موقع عليه من العامل والموظف عام ١٩٧٥ وكذلك ادارة المعاشات يلزم الصندوق عند إحالتهم للمعاش مع بلوغ السن القانونية حسب استحقاقاتهم . بموجب قانون المعاشات لعام ١٩٩٢ والجدول المرفق مع القانون والمجاز من البرلمان مجلس الوزراء .

ثالثا: كان يجب علي الصندوق القومي للمعاشات مطالبة والي الخرطوم باسترداد هذه الاستقطاعات بموجب الاتفاق بين الصندوق والذين قبلوا اشتراكهم فيه ١٩٧٥ وكان يجب علي الوالي رد هذه المبالغ للصندوق وخصم الاستقطاع من الذين تم تعينهم بعد اتفاق نيفاشا اي العمال والموظفين المعينين عام ٢٠٠٦ وما بعد ذلك .

رابعا: اذا اعتبرنا ما يتم بين الوالي والصندوق نقاطا خلاف قانونية او شخصية فمأذنبنا نحن المعاشين الذين احلنا للقاعد منذ اكتوبر ٢٠٠٥ وحتى الان علما بان الطرفين قد خصما استحقاقاتهم من مرتباتنا اجباريا بواقع ٨٪ و ١٧٪ من الدولة دعما للمعاش وبلغت جملة الاستقطاعات ٢٥٪ من مرتباتنا اثناء الخدمة لنجني فوائدها عند المعاش وقبضنا الريح لتضارب الاختصاصات بين الحكومة القومية ممثلة في الصندوق والولايات ممثلة في والي الخرطوم بناءا علي الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ .

لائحة المعاشات :

(١) بعد صدور قانون المعاشات لعام ١٩٩٢ المعدل للعام ٢٠٠٤ تفسر وزيرة الرعاية الاجتماعية الحق في اصدار لائحة تقسي وتفصل ما جاء عاما في القانون قد خالفت هذه اللائحة قانون المعاشات بان الغت مواد في القانون وجاءت في اللائحة بما يخالف القانون خاصة وان هذه المواد نصها صريح في القانون ولا يجوز مخالفته بصريح العبارة في اللائحة .

(٢) ما هي المواد التي عدلتها الوزارة في لائحته والنص الملغى في القانون ؟

أولا: حالة استبدال ثلث المعاش:

يعطي القانون وحسب الجدول المرفق معه والمجاز من المجلس التشريعي والبرلمان . يعطي المعاشي الحق في استبدال ثلث المعاش وضرب كل جنيه منه في ٢٠٥ جنبها ولكن لائحة الوزارة عدلت هذه النسبة لتصبح ١ × ١٤٤ مما اضاع علي المعاشي فرق ٢٩٧٪ في استحقاقاته والتي من المفترض ان يستعين بها المعاشي لاستثماره فيما تبقى من عمره .

ثانيا: الرسوم الادارية :

في المادة (٥) من لائحة الوزارة الفقرة (ب) حددت نسبة ٣٪ رسوم ادارية من قيمته وكلمة قيمته في حد ذاتها مبهمه وغير واضحة هل تعني ٣٪ من جملة المعاش او من مبلغ الاستبدال علما بان المعاشي معفي من أي ضريبة او رسوم ادارية إذ ان الذين يقومون بهذه الاجراءات موظفين بصندوق المعاشات ويتقاضون راتبا شهريا . واذا اعتبرنا ان هناك مجهودا قد بذل من هؤلاء الموظفين لعمل متساو مع كل الملمات فما ذنب الذي قضى في الخدمة أكثر من أربعين واستحقاقاته تقوت الآخرين من المعاشين نسبة . فهل يتساوي خصم هذا مع ذلك . بالطبع لا فهذه النسبة تجعل الأفراد غير متساويين في سداد الرسوم الادارية لعمل متساوي من حيث الموظف والعمل الذي يبذل لكليهما وهذا يتعارض مع كل القوانين بما في ذلك الشريعة الاسلامية ويتعارض مع الدستور الذي يجعل المساواة بين الأفراد واجبا دستوريا وقانونيا .

ثالثا: المعاش الشهري:

حدد قانون المعاشات لعام ١٩٩٢ ان تتم تسوية المعاشات الشهرية علي أساس المرتب الاخير وحددت اللائحة متوسط مرتب الثلاث سنوات الاخيرة مما يحرم المعاشي من آخر ترقية تمنح له لمدة يوم واحد لتحسين معاشه و بالتالي يؤدي الي نقصان معاشه الشهري .

رابعا: استرداد اقساط الاستبدال:

من المعروف ان الاستبدال و (الغرض) منه هو ان يستفيد المحال للمعاش منه في الاستثمار ليقية ما تبقى له من عمر مديد ان شاء الله وهذا الغرض يتم استرداده باقساط مريحة من باقي المعاش الشهري وذلك حسب المادة (٥) من لائحة الوزارة الفقرة (هـ) ونصها (لا يخضع الجزء المستدل لآي تحسينات خلال فترة السداد) علما بان الاستبدال يتم في جاري معاش الشهر التالي مباشرة لتاريخ استلام الاستبدال وهذه المبالغ المستردة تخضع لاستثمارات الصندوق وبالتالي لها أرباح فكيف يستقيم عقلا وقانونا التنفيذ (و) بعدم خصوعها لاي تحسينات

المادة (٦) من لائحة الوزارة الفقرة (ز) اعتبرت اقساط الاستبدال دينا علي ورثة المتوفي وتستمر الصندوق في تحصيلها ولكنها نجل في الفقرة (ح) تناقضا واضحا حيث تنص اللائحة (يسقط الحق في الاستبدال في حالة وفاة صاحب المعاش في أي مرحلة من مراحل الإجراءات)

حرام باسادة الوزارة هذا المواطن الذي افني عمره وشبابه في خدمة الدولة وله عائلة تعيش بعده وقد تابع اجراءات الصندوق وعقبها الي ان ادت لوفاته غصبا او ارهاقا فما ذنب أسرته في حرمانها من الاستبدال لتكمل ما بدم المتوفي من خطط مستقبلية وكيف يستقيم عقلا وقانونا وشريعا ان تسترد من أدهم اقساط الاستبدال من ورفته وتحرم الذي لا ذنب له ومات قبل اكمال اجراءات الاستبدال تحرم ورفته من هذا الحق !!

ختاما يا وزيرة الرعاية الاجتماعية والمرأة والطفل ورفقا بالمعاشين وأسرههم واطفالهم

أسعد الزبير محمد
معلم بالمعاش

جولة في محلية الحاج عبد الله



مسئولية حمل البهائم المسروقة ويعرف البائع والمشتري ويشتم البهائم ولكن محلية الحاج عبد الله آبت نفسها في هذا العام الآ وان تعين بهذا الشروط تراها المحلية عنه واتخذت قرارا كسحا) لكي تقوم بهذا العمل لوحدها وتتفرد بالسوق وجلبت متحصلين من محليتها ليعبثوا بالسوق ويتقنوا

ما شاء لهم، ثم لدفنا إلى سوق الخضار ووجدنا بائعي الخضروات مندفعين نحونا يجارون بشكواهم ضد المحلية وتجاوزاتها التي فاقت سقف المعقولة فأضحت بيع مرغ ومخيف فبدلا من أن تخدمهم المحلية اصبحوا يخدمونها وإلحيم بعض الإفادات.

حسين محمد حسين يقول انه (خضري) منذ ١٩٨٨ م ١٩ سنة بالسوق وما زال فارش في الأرض وفي منتصف التسعينات دفع للمحلية ٢٢ ألف جنيه وفي كل سوق يدفع ٥٠٠ جنيه لمحاصلي المحلية دون إقبال ومعروف أن سوق الحاج عبد الله يومي الأربعاء والأحد من كل أسبوع.

أبو عبيدة عبد الهادي (أبو ديقة) يقول أنه يعمل بسوق الخضار منذ ١٩٩٤ م حوالي ١٣ سنة وفي نفس العام دفعتنا ٢٢ ألف جنيه للمحلية ولم نتحصل على موقع ثابت حتى الآن. وكل سوق ندفع ٥٠٠ جنيه للمحاصلين دون إقبال. العوض احمد الطريقي يقول انه

بشرى الأنصاري

تجولت كاميرا وقلم الميدان بالإقليم الأوسط حيث حطت رحالها بإحدى محليات جنوب الجزيرة ووحدتها الإدارية بالحاج عبد الله وتحت شجرة ظليلة وجدنا إحدى المواطنين المترددين على المحلية الذي ربط التعاون باشتراط حجب اسمه قال: كل الفسحات والمباين داخل المدينة بيعت كل الأراضي داخل السوق باعتبارها المحلية حتى حرم السكة حديد لم يسلم من البيع ومن المفترض أن تكون المساحة بين قضيب السكة حديد والأراضي المبيعة ٣٠ مترا لكل جانب ولكن للأسف توزع الأراضي بالمزاج الأدهى من ذلك أن جهات الاختصاص، وهي المدير التنفيذي بالمحلية ممثل للوحدة الإدارية والمهندسين المدنيين ووزراء التخطيط العمراني ومهندسي المساحة والأراضي والمستشارين الفنيين واللجان الشعبية المعنية لا رابط بينهم ولا وحدة قرار يغني على ليلاء قال المترجم اليلاء تعني

متابعات جماهيرية

الحزب الشيوعي- الشجرة

في ذات المناسبة أشار بيان الحزب بالشجرة ، إلى أن الخروج من الحلقة الشريرة التي تسيطر على الأوضاع وتفاقم قضايا الفقر والجوع والمرض. يتطلب تضافر الجهود والوحدة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي عبر الانتخابات وفتح الباب أمام السلام والتطور الوطني الديمقراطي كما حيا البيان الشعب الفلسطيني في غزة وصمودهم ضد العدوان الصهيوني .. وإدانة حكومات الدول العربية.

الجبهة النقابية- مستشفى إبراهيم مالك

أعربت الجبهة النقابية بمستشفى إبراهيم مالك عن رفضها للقرار الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨ م بالخمرة (أ ن ع س / ٢٩٥) المعنون لوزارة المالية بموافقة الأمين العام بالإنيابة للاتحاد العام للنقابات. والذي يقضي بخصم شهري بقيمة (جنيهان) من العاملين بالحلل الصحي- عدا الأطباء- (لصالح التأمين عن الأخطاء الطبية) وأضاف البيان الذي صدر بتاريخ الثاني عشر من الشهر الجاري، إلى أن القرار صدر دون علم العاملين واستشارتهم . متسانلا عن ما هي علاقة العامل بالمرض والموظف بالخطأ الطبي؟

ونادى البيان بضرورة التصدي ورفض الاستقطاع غير المبرر ، وبإسقاط النقابية.

احتفالات مدينة بحري

التحول الديمقراطي جوهر النضال في الفترة القادمة



بحري، معتز تروتسكي - خالد عبد الوهاب

في إطار فعاليات النخضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني. أقام فرع الحزب بالنداقلة والختمية- بحري احتفالا جماهيريا. حضره جمع غفير من الشيوعيين والديمقراطيين وأصدقاء الحزب.

هذا وقد بدأ الاحتفال بكلمة ممثل المنطقة، الذي أكد أن النفاق الشيوعيين حول قضايا الجماهير والعمل معها من أجل انجاز التحول الديمقراطي، هو جوهر النضال في المرحلة القادمة. كما حيا نضال الجماهير التي ساهمت في تحقيق الاستقلال وجملاء مستعمر. أعقبه الدكتور كامل إبراهيم حسن، متحدثا عن الاستقلال، والذي اعتبره انجازا كبيرا للشعب السوداني، ولابد من ربطه بقضايا التنمية المستدامة حتى يتحقق بشكله الذي ناضلت من أجله جماهير الشعب.

الأستاذ/ علي عسيلات حيا الحضور، وأكد وقتهم مناقضلي غزة وصمودهم في وجه العدوان الإسرائيلي. رافضا في الوقت ذاته الدور السلبي الذي يقوم به الحكام العرب في مواجهة قضية فلسطين. منخيا على الدور الذي

الوحدة الحقيقية هي تلك التي يتساوى فيها الجميع، مفسرة في الوقت ذاته إلى أن قضايا التحول الديمقراطي هي القضايا التي يجب حسمها الآن .

صاحبت الحفل عددا من الفقرات والوسائل التي كان يتخذها الحزب الشيوعي من أجل كسر حلقة البطش وقهر الآلة العسكرية. والأمنية وتوصيل رأي الحزب حول القضايا الجماهيرية عبر المناشير والقصائد والكثير من وسائل العمل الجماهيري.

الدكتورة/ أمال جبر الله: أكدت على أن